

الحيوان يصح جملة على الانسان بخلاف الواجب لا يصح جملة على الواجب
 هذا ويبحث في الجواب المذكور باننا نعلم من معرفة المشتق وهو المشتق
 اذا عرف المشتق من حيث هو مشتق بان عرفه فهو مشتق في
 تعريف الاحتمال من يوم بان شئ ثبت له بحره واسا اذ عرف
 ما يصدق عليه ذلك الماهوم فلا يلزم ما ذكره كافي كلام المصنف
 فان لم يعرف الواجب مثلا من حيث هو متومه الاستغناء بان
 يقول هو ذات ثبت لها الواجب بل من حيث ما صدقها
 حيث قال لا يتصور ان شئ لا يتصور في العقل لو ورد
 ذلك بان يعلم من تعريف الواجب المذكورات الواجب
 عدم تصور القدم اي عدم قبول التناقض ومن تعريف المشتق
 ان لا يستحال عدم تصور الوجود ومن تعريف الجائز ان الجواز
 صحة الوجود والعدم فتعول المعترض مما يلزم في معنى
قوله ومعرفة الاخص تستلزم ان اعتبر ذلك باننا نعلم
 من وجود الاخص في الذهن وجوده في الخارج فمعرفة الانسان
 مثلا بانها الضاحك المنفكر بالمتوهة مع انه لا يلزم من ذلك
 معرفة الحيوان الذي هو عام منه لعدم ذكره في التعريف حينه
 ولجيب بان محل الاستسلام المذكور اذا عرف الاخص بالكنة
 اي الخفية بان ذكرته في تعريفه احد الخفية اما تفصيلا
 او اجمالا فان ذكرت تفصيلا اي بالمطابقة كانت قلنا
 في تعريف الانسان هو جسم تام حساس متحرك بالارادة
 وان ذكرت اجمالا في بالتضمن بان قلت في تعريفه هو
 حيوان فاطبق لزم منه معرفة الاعمال اجمالا اذ لزم منه
 ان هناك شئ يقال له حيوان ولا يلزم احد الخفية ما في
 بخلاف ما ذكره في بالكنة كما مر فانه لا يعلم منه حقيقة
 الحيوان لا اجمالا ولا تفصيلا **قوله** لان المشتق اخص

ومعرفة الاخص تستلزم
 معرفة الاعمال اجمالا
 المشتق اخص من
 الشيء منه

سورة

من المشتق منه اي اقل افرادا كما مر فالواجب مثلا معناه امر
 انصف بالواجب ففيه ما في الوجود وزياده كبرية من جزين
 الامر والوجود فيلزم من وجوده وجود الواجب ولا يلزم
 من وجود الواجب وجوده بل قد يوجد بدونه كافي قوله
 المصنف ويخص في ثلاثة اقسام **قوله** لان الامر جزء
 الاخص فكذلك الاستلزام فالواجب مثلا الذي هو عام
 جزء الواجب الذي هو اخص لتتركب الواجب من جزين
 كما مر في قول الواجب جزء ويلزم من وجود الكل وجود كل
 جزء من اجزائه فان تعرف الكل اي تعرف ولو حظ في الاجز
 لزم منه معرفة اجزائه بالمعنى المذكور **قوله** فالواجب
 اي امر سواك ذلك الامر حكما اي نسبة لثبوت القدرة
 للذات والى ثبوت التحيز للبحر اوصفة كالقدرة والتحيز
 والكون قادر والكون متحيز فنظر من النسبة ومعلمه بان نصف
 بالواجب واما الحكم بمعنى اذراك تلك النسبة فليس واجب
 بل جائز وقد علم ما ذكره حول الاحوال الحادثة في سبب
 الواجب المقيد الذي واجبه ولازمة مادامت عملها وتقرر
 ان الواجب قسمان مطلق ومتعدد وهي من الثاني لانه الاول
 الذي هو مطلق لانها حوادث وكل حادث مسبوق بالعدم
 فتقول بعضهم انها ليست بواجبة على كل حال لسر في جملة
 وقوله يتصور لغيرها من بابا من بابا فاعلم معنى ذلك
 او بغيرها من بابا على تعني يمكن وعلمه فاعلم على الثاني
 وفائيه على الاول لان تصور لغيرها مقديا ولا سيما
 تجاه تصورات الشئ تعلمه وادراكه وتصور الشئ يمكن
 والوجه الثاني اقرب واسلم من التكليف الاتي لكن الاول
 هو الظاهر من تعريف الشئ حليف منه بيدك وظاهر

لان الاعمال جزوا الاخص فقال
 فالواجب ما في تصوره

Copyrighting University